مكتب العمل الدولي

مجلس الإدارة

الدورة 329، جنيف، 9-24 آذار/ مارس 2017

الوثيقة: GB.329/POL/1

قسم وضع السياسات
جزء العمالة والحماية الاجتماعية

POL

التاريخ: ٢٣ شباط/ فبراير ٢٠١٧
الأصل: إنكليزي

البند الأول من جدول الأعمال

النتيجة ٥: العمل اللائق في الاقتصاد الريفي

غرض الوثيقة

تعرض هذه الوثيقة التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية المكتب من أجل النتيجة ٥ بشأن العمل اللائق في الاقتصاد الريفي. وهي تقدم لمحة عامة عن أهم مجالات التدخل فضلاً عن أمثلة محددة.

ومجلس الإدارة مدعو إلى تقديم الإرشاد بشأن مواصلة تنفيذ الاستراتيجية (انظر مشروع القرار في الفقرة ٣٧).

الهدف الاستراتيجي المعني: جميع الأهداف.

النتيجة الرئيسية المعنية/ المحرك السياسي المشترك: النتيجة ٥: العمل اللائق في الاقتصاد الريفي.

الانعكاسات السياسية: من شأن إرشاد مجلس الإدارة أن يوجه تنفيذ استراتيجية المكتب المتعلقة بالنتيجة ٥، بما في ذلك الدعم الذي سيقدمه المكتب إلى هيئاته المكونة.

الانعكاسات القانونية: لا توجد.

الانعكاسات المالية: لا توجد.

إجراء المتابعة المطلوب: إجراء المتابعة المطلوب: تنفيذ النتيجة ٥ كما يرد تعريفها في البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

الوحدة مصدر الوثيقة: إدارة السياسات القطاعية.

الوثائق ذات الصلة: البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧؛ مؤتمر العمل الدولي: القرار والاستنتاجات بشأن تعزيز العمالة الريفية للحد من الفقر (حزيران/ يونيه ٢٠٠٨)؛ الوثيقة GB.310/ESP/1؛ الوثيقة GB.322/POL/2؛ الوثيقة GB.323/POL/INF/1.

هذه الوثيقة المقدمة إلى مجلس الإدارة مطبوعة بعدد محدود من النسخ للتقليل إلى أدنى حد من الأثر البيئي لأنشطة وعمليات منظمة العمل الدولية والإسهام في الحياد المناخي وتحسين الفعالية. لذا يرجى من أعضاء مجلس الإدارة والمراقبين الكرام التفضل بإحضار نسخهم إلى الاجتماعات وتجنب طلب نسخ إضافية. وكل وثائق مجلس الإدارة متاحة على الانترنت على العنوان: www.ilo.org.

أولاً- مقدمة

١. إن الفقر في البلدان الناشئة والنامية هو في الغالب ظاهرة ريفية. والمناطق الريفية هي موطن ما يقرب من ٨٠ في المائة من الفقراء العاملين في العالم وغالباً ما تتسم بحدة العجز في العمل اللائق، بما في ذلك الثغرات في الإدارة وانتشار السمة غير المنظمة ونظم الإنتاج المتخلفة ومحدودية فرص الوصول إلى الخدمات والبنى التحتية والحماية الاجتماعية. وتعتمد أفقر الأسر المعيشية الريفية في أحيان كثيرة على الدخل المستمد من العمالة بأجر، غالباً بسبب الافتقار إلى فرص الحصول على الأصول الإنتاجية للنجاح في العمالة للحساب الخاص.

٢. ويسلّم عدد متزايد من البلدان بالحاجة إلى تطوير الإمكانيات المغفلة في غالب الأحيان، التي تنطوي عليها الاقتصادات الريفية، لاستحداث فرص العمل اللائقة والمنتجة والاسهام في التنمية المستدامة والنمو. وشهدت السنوات الأخيرة بروزاً للاهتمام في التنمية الريفية وتشجيع سبل العيش الريفية المستدامة بوصفها عناصر حاسمة للقضاء على الفقر. كما أن هناك تسليماً بأن الطبيعة المترابطة للتحديات وحجمها في المناطق الريفية تقتضي اعتماد نهج متكامل وطويل الأجل ومتعدد أصحاب المصلحة. وتركز العديد من المنظمات الدولية على التنمية الريفية، كل منها من منظور مختلف وإن كان تكميلياً. ويقدم برنامج العمل اللائق لمنظمة العمل الدولية وفرة من الصكوك والسياسات والأدوات الكفيلة بدعم الهيئات المكونة الثلاثية في جهودها المبذولة لتعزيز العمل اللائق وسبل العيش المستدامة في الأنشطة الزراعية وغير الزراعية على حد سواء. وسوف تستلزم الاستجابة لمواجهة التحدي الهائل المتمثل في تحقيق العمل اللائق في الاقتصاد الريفي، استغلال الموارد وتنسيق السياسات من خلال الشراكات مع المنظمات الدولية الرئيسية والتركيز تركيزاً واضحاً على الميزة النسبية.

٣. وتستند النتيجة ٥ إلى النتائج المحرزة والدروس المستمدة في إطار مجال الأهمية البالغة بشأن تعزيز العمل اللائق في الاقتصاد الريفي، المنفذ في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وشملت أكثر الجهود فعالية خلال فترة السنتين الماضية تطوير السياسات على المستوى القطري وجمع البيانات والممارسات الجيدة ونشرها وبناء الشراكات. وتتبع الاستراتيجية الخاصة بالنتيجة الإرشاد الذي قدمه مجلس الإدارة في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥ والذي أقر بالتجربة العريقة لمنظمة العمل الدولية وخبرتها في القضايا الريفية وشدّد على أهمية مواصلة العمل بشأن الاقتصاد الريفي. كما شدد مجلس الإدارة على الحاجة إلى تقوية قدرة الهيئات المكونة كي تتصدى بفعالية للتحديات التي تواجهها اقتصاداتها الريفية. وسوف يقتضي ضمان توفير الدعم المناسب لجهود الهيئات المكونة في هذا الصدد، زيادة قدرة منظمة العمل الدولية بشأن التنمية الريفية بوصفها موضوعاً تتشارك فيه جميع جوانب برنامج العمل اللائق.

ثانياً- العمل اللائق في الاقتصاد الريفي وبرنامج التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

٤. إن التحدي العالمي المتمثل في القضاء على الفقر هو أساساً تحدي القضاء على الفقر الريفي. ويتجلى الاعتراف بالدور الهام الذي يمكن أن تضطلع به التنمية الريفية في الحد من الفقر وانعدام الأمن الغذائي، تجلياً واضحاً في الأهداف الإنمائية للألفية. وتنطوي أهداف التنمية المستدامة على تركيز قطاعي قوي، وهي موضوعة بحيث تسترعي الانتباه إلى الاقتصاد الريفي. ولن يكون من الممكن تحقيق هدف التنمية المستدامة ١ للقضاء على الفقر إلاّ إذا أولي اهتمام سياسي مناسب للمناطق الريفية. وبالإضافة إلى تحقيق الغاية ١-١ بشأن القضاء على الفقر المدقع، سيسهم نشاط منظمة العمل الدولية بشأن الاقتصاد الريفي في تحقيق الغاية ١-٤ بشأن التمتع بنفس الحقوق في الحصول على الخدمات الأساسية، والغاية ١-٥ بشأن قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود والحد من استضعافها وتأثرها بالظواهر المتطرفة والمتصلة بالمناخ وغيرها من الهزات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والغاية ١-(ب) بشأن وضع أطر سياسية سليمة ومراعية لمصالح الفقراء وللمنظور الجنساني، من أجل تسريع وتيرة الاستثمار في الإجراءات الرامية إلى القضاء على الفقر. وسيسهم نشاط منظمة العمل الدولية الريفي بدوره في تحقيق عدة أهداف أخرى من أهداف التنمية المستدامة، بما فيها هدف التنمية المستدامة ٢ للقضاء على الجوع وهدف التنمية المستدامة ٨ بشأن العمل اللائق والنمو الاقتصادي. ونظراً إلى أن القطاع الزراعي هو مصدر أساسي للعمالة في العديد من البلدان النامية، فإن تحقيق ٧ في المائة من النمو في الإنتاج سنوياً في أقل البلدان نمواً (الغاية ٨-١) والعمالة المنتجة والكاملة والعمل اللائق للجميع (الغاية ٨-٥)، سيقتضي تركيزاً يعتد به على الزراعة والقطاعات ذات الصلة بها.

ثالثاً- الاستراتيجية والتقدم المحرز في تنفيذ النتيجة ٥

٥. استراتيجية النتيجة ٥ مدعومة بثلاثة مجالات مترابطة من التغييرات المتوقعة، ألا وهي:

(١) الإدماج الفعال لمبادئ وممارسات العمل اللائق في سياسات واستراتيجيات التنمية الريفية المستدامة؛

(٢) تعزيز قدرات والتزام الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية في وضع وتنفيذ البرامج في المجالات الريفية بالاستناد إلى العمل اللائق، بما في ذلك عن طريق تنظيم وتمثيل العمال وأصحاب العمل الريفيين على نحو أكثر فعالية؛

(٣) تعزيز قاعدة المعارف وتقوية القدرة التحليلية لتحسين استخدام المعلومات.

٦. وتشمل النتيجة ثلاثة مؤشرات، أي مؤشر لكل مجال، وتترافق مع مجموع من ٢٧ بلداً مستهدفاً (عشرة بلدان في أفريقيا وستة بلدان في الأمريكتين وتسعة بلدان في آسيا والمحيط الهادئ وبلدان اثنان في الدول العربية) حيث طلبت الهيئات المكونة المساعدة التقنية إلى المكتب.

٧. وتسترشد الاستراتيجية بقرار مؤتمر العمل الدولي لعام ٢٠٠٨ والاستنتاجات الصادرة عنه بشأن تعزيز العمالة الريفية للحد من الفقر[١]، وهي تشدد على ضرورة اعتماد استجابات سياسية متكاملة ومتعددة الأوجه إزاء التحديات التي تواجه المجالات الريفية. وتهدف النتيجة إلى الدفع قدماً بتنفيذ خطة العمل المبينة في استنتاجات عام ٢٠٠٨، واعتماد البرامج القطرية للعمل اللائق بوصفها نقطة دخول منظمة العمل الدولية على المستوى القطري. وتعكس الاستراتيجية الخطة المعتمدة على مستوى المنظمة من أجل العمل الريفي، التي أيدها مجلس الإدارة في آذار/ مارس ٢٠١١، فضلاً عن غيرها من القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الإدارة، كما أنها تترسخ في نهج إنمائي ريفي قائم على الحقوق.[٢]

٨. وتسهم برامج منظمة العمل الدولية بشأن الاقتصاد الريفي اسهاماً يعتد به في مبادرات مئوية منظمة العمل الدولية السبع، ولا سيما في مبادرة القضاء على الفقر، المصممة كي تكون وسيلة للدفع قدماً بعمل منظمة العمل الدولية في تنفيذ برنامج التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ومن شأن نشاط منظمة العمل الدولية في المجال الريفي أن يتيح لها أن تضطلع بدور أكبر في وضع حد للفقر المدقع بحلول عام ٢٠٣٠.

٩. وتركز الفقرات التالية على تدخلات وأمثلة مختارة في ثلاثة مجالات من التغير المتوقع وفيما يتعلق أيضاً بالحوار الاجتماعي وبناء قدرات الهيئات المكونة والشراكات.

ألف- إدراج العمل اللائق في السياسات والاستراتيجيات

١٠. يقوم المكتب بتقديم المساعدة التقنية إلى الهيئات المكونة في مجال وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات تعطي الأولوية إلى تعزيز العمالة المنتجة والعمل اللائق في الاقتصاد الريفي. وهي تشمل بحوثاً وإرشادات موجهة نحو السياسات وبناء القدرات وتشجيع الحوار الاجتماعي.

١١. وفي حين تتمتع منظمة العمل الدولية بتجربة طويلة الباع في وضع سياسات بشأن قضايا العمل اللائق المحددة التي تواجه الاقتصادات الريفية، فإن النهج المتبع في إطار النتيجة ٥ يقوم على إدماج مبادئ وأهداف العمل اللائق في السياسات والأطر الإنمائية الوطنية التي تغطي المجالات الريفية. وتتحدد مجالات التدخل على أساس أولويات الهيئات المكونة وطلباتها على الأرض. وتتقاطع النتيجة ٥ مع جميع نتائج البرنامج والميزانية الأخرى لمنظمة العمل الدولية، وقد أرسيت بالتالي أوجه تآزر مع عدة نتائج منها ولا سيما مع النتيجة ١ بشأن أطر العمالة الشاملة والنتيجة ٢ بشأن تعزيز معايير العمل الدولية ذات الصلة والنتيجة ٣ بشأن أرضيات الحماية الاجتماعية والنتيجة ٦ بشأن الأطر السياسية والقانونية الوطنية التي تسهل الانتقال إلى السمة المنظمة. ويجري إحراز تقدم يعتد به في النتائج الجديرة بالذكر، ولا سيما من حيث قيام الحكومات بإدماج العمل اللائق في السياسات والاستراتيجيات الموجهة نحو التنمية الريفية.

[١] متاح على الرابط
http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---relconf/documents/meetingdocument/wcms_545667.pdf

[٢] الوثيقة GB.310/ESP/1، الفقرة ٥٧ وما يليها؛ الوثيقة GB.310/13(Rev.)؛ الوثيقة GB.310/PV، الفقرة ١٦٠.

١٢. وتتضمن أمثلة محددة، المساعدة التقنية التي تقدمها منظمة العمل الدولية إلى كولومبيا بهدف إدماج العمل اللائق والمساواة بين الجنسين في سياسات التنمية الريفية بوصفه عنصراً محورياً من أجل بناء السلم والتماسك الاجتماعي. وتقدم منظمة العمل الدولية الدعم إلى الحكومة الكولومبية في مجال وضع برنامج متكامل لفرص العمل من أجل السلام والقدرة على الصمود لصالح التنمية الريفية والعمل اللائق. وتشمل مجالات تدخل هامة تعزيز الانتقال إلى السمة المنظمة في الاقتصاد الريفي ومد نطاق أرضيات الحماية الاجتماعية لتشمل المناطق الريفية وتقوية تمثيل وصوت منظمات العمال الريفيين.

١٣. ويجري تقديم المساعدة التقنية إلى حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية من أجل وضع استراتيجية عمالة ريفية وطنية متكاملة بهدف الحد من الفقر عن طريق الارتقاء ببرنامج العمالة الريفية والحد من الفقر، المنفذ في مقاطعتي سيكونغ وسافاناكيت، وتكراره في مقاطعات أخرى. ويتماشى النشاط مع إطار الشراكة حديث العهد بين الأمم المتحدة وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، الذي يركز على العمالة والتنمية الريفية والأمن الغذائي، وعلى هدف أن تصبح جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بلداً ذا دخل متوسط بحلول عام ٢٠٢٠. وهو يستمد ولايته من خطة التنمية الاجتماعية الاقتصادية الوطنية الثامنة خمسية السنوات، الموضوعة في حزيران/ يونيه ٢٠١٦ والتي تمنح الأولوية لتعزيز العمالة الريفية. وكان من شأن ترؤس جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في عام ٢٠١٦ أن أفضى إلى اعتماد إعلان وخطة عمل فيتنام، الذين يركزان على تعزيز العمالة الريفية والانتقال إلى السمة المنظمة. وقد قدمت منظمة العمل الدولية الدعم التقني لوضع الإعلان.

١٤. وفي سري لانكا، تقوم منظمة العمل الدولية بتقديم الدعم إلى الجهود الحكومية الرامية إلى تعزيز العمل اللائق لصالح المجتمعات المحلية المستضعفة في بيئة ما بعد النزاع. والمشروع الذي يربط بين المنتجين في الشمال والمصدّرين في الجنوب في القطاعات الاقتصادية الرئيسية والذي سيسد ثغرة التنمية التجارية، آخذ في التأثير على نحو يعتد به على المداخيل وأساليب العيش والحوار فيما بين المجتمعات والشراكات. وتنظر الحكومة حالياً في اعتماد هذا النهج كنموذج من أجل التنمية الريفية في البلد.

١٥. وقد جعلت حكومة زامبيا من التنمية الريفية أولوية لها بوصفها حجر الزاوية من أجل الحد من الفقر. وهي أحد الأهداف الجامعة الواردة في خطة التنمية الوطنية السادسة المنقحة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦، التي تعزز التنمية الريفية عن طريق تنمية المنشآت الزراعية والريفية وتوفير بنى تحتية داعمة في المناطق الريفية. وهناك خطة ذات صلة بها بعنوان "رؤية عام ٢٠٣٠"، يتمثل هدفها في أن تصبح زامبيا بلداً ذا دخل متوسط بحلول عام ٢٠٣٠. وتقوم الحكومة في الوقت الراهن بصياغة استراتيجية إنمائية ريفية، وتقدم منظمة العمل الدولية المساعدة التقنية بهدف إدماج مبادئ العمل اللائق في هذه الاستراتيجية.

١٦. وفي مدغشقر، طلبت الحكومة مساعدة منظمة العمل الدولية في وضع خطة عمل بشأن العمل اللائق في الاقتصاد الريفي، من شأنها أن تسهم في تنفيذ برنامج التنمية الريفي الوطني. وحددت الهيئات المكونة في حوار ثلاثي دعمته منظمة العمل الدولية، أربع أولويات سياسية. وهذه الأولويات هي: تعزيز القابلية للاستخدام مع التركيز بصورة خاصة على الشباب؛ مد نطاق الحماية الاجتماعية؛ تحسين سبل الحصول على الخدمات العامة والخاصة في المناطق الريفية وتعزيز الاستثمارات كثيفة العمالة في البنى التحتية؛ تعزيز صوت وتمثيل العمال الريفيين عن طريق تنفيذ معايير العمل الدولية المعنية وتحسين الحوار الاجتماعي والإدارة السديدة المحلية. وبالاستناد إلى هذه الأولويات، تقوم منظمة العمل الدولية بتقديم الدعم التقني في صياغة خطة العمل.

١٧. ويجري وضع أدوات ومبادئ توجيهية لتقوية القدرة على وضع السياسات. وهي تشمل أدوات ستناقش في اجتماعات ثلاثية في عام ٢٠١٧، ألا وهي: مدونة ممارسات منقحة بشأن السلامة والصحة في المناجم المكشوفة؛ مبادئ توجيهية بشأن العمل اللائق والسياحة المسؤولة اجتماعياً؛ استنتاجات وتوصيات يزمع أن يعتمدها اجتماع قطاعي ثلاثي بشأن قضايا متصلة بصيادي الأسماك المهاجرين. وقد عقد في جنيف في أيلول/ سبتمبر الماضي اجتماع للخبراء لمناقشة مشروع مبادئ توجيهية سياسية من أجل تعزيز سبل العيش الريفية المستدامة، يستهدف قطاعات الأغذية الزراعية. وفي حين لم يعتمد مشروع المبادئ التوجيهية فإن المناقشة بيّنت الأهمية التي تعلقها الهيئات المكونة على الموضوع. ويُقدّم تقرير الاجتماع إلى دورة مجلس الإدارة الحالية من أجل المتابعة.

١٨. وبالإضافة إلى الدليل المنشور منذ عهد قريب بعنوان *WASH@Work: A Self-Training Handbook*، الذي يقدم إرشادات بشأن تنفيذ صكوك منظمة العمل الدولية بشأن السلامة والصحة المهنيتين ويتضمن تركيزاً خاصاً على الاقتصاد الريفي، يجري وضع دليل عملي يتناول استخدام استراتيجيات الاستثمار كثيف العمالة في إمدادات المياه.

١٩. أما *حافظة الملاحظات الإرشادية السياسية بشأن تعزيز العمل اللائق في الاقتصاد الريفي*، الموضوعة لتقديم لمحة عامة شاملة عن أدوات منظمة العمل الدولية ومنهجياتها بشأن الاقتصاد الريفي فضلاً عن إرشادات حول تنفيذها، فسوف يجري توسيع نطاقها لتشمل ملاحظات إضافية عن الإحصاءات والمساواة بين الجنسين وحقوق الشعوب الأصلية والقبلية والسياحة الريفية.

باء- وضع وتنفيذ برامج في المناطق الريفية بالاستناد إلى العمل اللائق

٢٠. يقوم المكتب بتقديم الدعم إلى الهيئات المكونة في مجال وضع وتنفيذ تدخلات تستهدف المجموعات الأكثر عرضة للتمييز ولمواطن العجز في العمل اللائق. ويحرز تقدماً في النتائج الجديرة بالذكر فيما يتصل بوضع وتنفيذ برامج محددة بكل قطاع فضلاً عن إحراز تقدم في التوعية وفي تمثيل الشركاء الاجتماعيين. وتركز البرامج على مجالات عديدة من بينها: تعزيز الحقوق؛ تنظيم وتمثيل العمال الريفيين؛ تنمية المنشآت الريفية المستدامة؛ التنمية الاقتصادية المحلية وتنمية سلاسل القيم؛ التعاونيات؛ سبل الحصول على التمويل وخدمات تطوير المشاريع؛ تطوير المهارات؛ نُهج الاستثمار كثيف العمالة في البنى التحتية الريفية؛ تعزيز المساواة بين الجنسين وعدم التمييز. بالإضافة إلى ذلك، يجري وضع تدخلات متكاملة خاصة بكل بلد، كما يجري تنفيذها لتحسين ظروف العمل في قطاع المزارع. وقد أرسيت أوجه تآزر مع نتائج من بينها النتيجة ١- الاستجابة للطلبات المحلية للهيئات المكونة من أجل استحداث العمالة وتطوير المهارات في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فضلاً عن تطوير مؤسسات سوق العمل الريفية؛ النتيجة ٤ بشأن تنمية المنشآت الريفية من خلال التعاونيات وسبل الحصول على التمويل وتنمية سلاسل القيم؛ النتيجة ٨ بشأن تعزيز المبادئ والحقوق الأساسية في العمل في قطاع المزارع.

٢١. وتشمل الأمثلة القطرية عن البرامج الخاصة بكل قطاع، ما يلي: تحليل وتطوير سلسلة القيم في قطاع الحبوب الإندية في إكوادور ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، وقطاع قصب السكر في باراغواي؛ تعزيز سبل الحصول على الخدمات المالية في المناطق الريفية في كينيا؛ تحسين البنية التحتية الريفية في نيبال والهند من خلال برامج الاستثمار كثيفة العمالة بالتركيز على الطرقات الريفية؛ تعزيز مؤسسات سوق العمل في أوروغواي بالتركيز على إدارة العمل وسياسات العمالة في المناطق الريفية؛ تقديم المساعدة من أجل إصلاح محتمل لقانون حقوق العمال الزراعيين في شيلي. وفي لبنان، يفضي برنامج مركّز على التنمية الاقتصادية المحلية ويستهدف المجتمعات المحلية الريفية المتأثرة بأزمة اللاجئين السوريين، إلى الإسهام في بناء القدرة على الصمود في المجتمعات الريفية المضيفة عن طريق تعزيز القابلية للاستخدام وسبل الحصول على فرص العمل وسبل العيش. وفي إندونيسيا، يقوم مشروع رائد بشأن التنمية الريفية المستدامة والأمن الغذائي في إحدى أفقر المقاطعات، وهي مقاطعة نوسا تينغارا الشرقية، بالتصدي لتحديات العمل اللائق في سلاسل القيم الغذائية الزراعية الرئيسية. وتتوقع الحكومة الحصول على المزيد من الدعم من منظمة العمل الدولية في مجال التنمية الريفية ولا سيما في سياق برنامجها الوطني بشأن الصناديق القروية التي طاولت منذ عام ٢٠١٥ زهاء ٠٠٠ ٧٥ قرية.

٢٢. ويهدف برنامج زمبابوي بشأن التمكين الاقتصادي للمرأة إلى تحسين قابلية استخدام النساء الريفيات وإدماجهن في سوق العمل عن طريق استخدام أدوات منظمة العمل الدولية من قبيل برنامج "كيف تبدأ وتحسن مشروعك" وبرنامج "التدريب من أجل التمكين الاقتصادي الريفي" ومنهجيات التدقيق التشاركية في المساواة بين الجنسين. ويجري كذلك استخدام منهجية التدريب من أجل التمكين الاقتصادي الريفي في موزامبيق بهدف تعزيز سبل العيش الريفية من خلال تطوير المهارات وتحسين سبل الوصول إلى الأسواق.

٢٣. وبالاستناد إلى نشاط فترة السنتين السابقة بشأن تحسين ظروف العمل في قطاع المزارع، الذي شمل وضع خطط عمل وطنية تستند إلى دراسات استقصائية ميدانية ودراسات قطرية، استحدث المكتب نموذج تدخل واستراتيجية لحشد الموارد بهدف مساعدة بلدان مختارة في تنفيذ خطط عملها الوطنية. والعمل جارٍ على قدم وساق في غانا وإندونيسيا وملاوي وسري لانكا، وقد حشدت الموارد من خارج الميزانية من أجل إندونيسيا وملاوي.

جيم- قاعدة معارف وإحصاءات محسنة

٢٤. إن جمع وتعزيز المعارف من خلال البحوث القائمة على البراهين بشأن قياس ورصد العمل اللائق، هي أمرٌ أساسي من أجل تنوير صنع السياسات ومن أجل تقديم إرشاد فعال وذي جدوى إلى الهيئات المكونة. وتتسم البيانات الإحصائية المتصلة بالعمالة والمصنفة حسب المنطقة الريفية/ الحضرية، بأنها أساسية لفهم تحديات العمل اللائق في المناطق الريفية.

٢٥. ويجري إحراز تقدم في النتائج الجديرة بالذكر المستمدة من تحسن جمع ونشر البيانات أو الإحصاءات في البلدان بشأن العمل اللائق في المناطق الريفية. وجرى إعداد أهم النتائج بشأن الممارسات القطرية في خمسة بلدان من غرب أفريقيا[٣]، باستخدام استبيان استقصائي للأسر المعيشية ووضع عينات لتحسين إحصاءات العمل اللائق ولا سيما فيما يتعلق بالمجموعات المستضعفة، مصنفة حسب المنطقة الريفية/ الحضرية. وجرت مناقشة هذه النتائج إلى جانب معايير إحصاءات العمل الدولية الرئيسية، مع خبراء إحصاءات العمل من خمسة بلدان في أذربيجان في حزيران/ يونيه ٢٠١٥. ووضعت توصيات محددة الأهداف بغية تحسين الإحصاءات في هذه البلدان. ويجري استعراض استبيان وتصاميم وضع العينات من أجل استقصاءات الأسر المعيشية والقوى العاملة، في تسعة بلدان في آسيا والمحيط الهادئ.[٤] ومن شأن تقرير عن الممارسات القطرية أن يساعد على وضع توصيات ترمي إلى تعزيز قياس ونشر مؤشرات مصنفة حسب المنطقة الريفية/ الحضرية. ومن شأن ورشة عمل لبناء القدرات تستهدف خبراء إحصاءات العمل ومحللي البيانات، أن تساهم في تقاسم المعلومات واستثارة الوعي بأفضل الممارسات في جمع ونشر المعلومات الإحصائية بشأن العمل اللائق في المناطق الريفية مع التركيز بصورة خاصة على النساء والشباب والشعوب الأصلية والقبلية.

٢٦. وبالاستناد إلى نشاط فترة السنتين السابقة بشأن الإحصاءات، يواصل المكتب تحديث قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية ILOSTAT بإضافة مؤشرات العمل اللائق وعلى نحو متزايد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، مصنفة حسب المنطقة الريفية/ الحضرية وبالتركيز على السكان في الأوضاع المتسمة بالاستضعاف. ويجري استخدام مجموعات بيانات بالغة الصغر لاستقصاءات الأسر المعيشية في منظمة العمل الدولية لإرساء مؤشرات تستند إلى المعايير التي اعتمدها المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل والمبادئ التوجيهية الصادرة عن المكتب. بالإضافة إلى ذلك، تنشط منظمة العمل الدولية مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) في مجال وضع تعريف للمناطق الريفية بغرض الإبلاغ عن المؤشرات الإحصائية على المستوى الدولي، وتشارك في منتديات إحصائية من قبيل المؤتمر الدولي السابع المعني بالإحصاءات الزراعية.

٢٧. وقد حفز المكتب الجهود التي يبذلها بهدف الاضطلاع ببحث موجه نحو السياسات العامة بغية تنوير السياسات والاستراتيجيات التي تستهدف المناطق الريفية، كما هو وارد في معايير النتائج. وأحد الأمثلة على ذلك هو تقرير *فهم محركات الاستضعاف الريفي*، الذي يركز على التمكين الاقتصادي والإدماج الاجتماعي الاقتصادي للسكان المستضعفين والمحرومين والمهمشين. والاقتصاد الريفي هو مجال من مجالات التركيز في التقرير الرائد لمنظمة العمل الدولية، الصادر في عام ٢٠١٦ بعنوان *العمالة في العالم ولمحة عامة اجتماعية لعام ٢٠١٦: تحويل الوظائف للقضاء على الفقر*. ويبحث التقرير السبل المحتملة للخلاص من الفقر الريفي والسياسات المطلوبة لتحقيق ذلك. وكان التقرير الموضوعي لعام ٢٠١٦ بعنوان *لمحة عامة عن العمل في أمريكا اللاتينية والكاريبي*، مكرساً للاقتصاد الريفي مع التركيز على العمالة وظروف العمل والدخل في المناطق الريفية. وتُجرى في الوقت الراهن دراسات عن سلاسل التوريد والإمداد بالاستناد إلى الأنشطة الريفية في البرازيل (الأغذية الزراعية) شيلي (الكروم والنبيذ) وباراغواي (القطن والنسيج والألبسة) وأوروغواي (الحراجة والأخشاب). بالإضافة إلى ذلك، يجري وضع تقرير إقليمي عن العمالة والعمل اللائق في المزارع، يشمل أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، فضلاً عن تقرير عن الاتجاهات العالمية والتنمية بشأن قطاع المزارع. كما استهلت دراسات تشخيصية عن العمل اللائق في الاقتصاد الريفي في زامبيا وليسوتو وفي أوائل عام ٢٠١٧ في مدغشقر.

[٣] الكاميرون، كوت ديفوار، غينيا، مالي، تونس.

[٤] بنغلاديش، الهند، إندونيسيا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ميانمار، نيبال، باكستان، ساموا، سري لانكا.

دال- بناء قدرات الهيئات المكونة وتعزيز الحوار الاجتماعي

٢٨. إن تقوية قدرات والتزام الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية بهدف الضلوع في حوار اجتماعي بشأن السياسات والاستراتيجيات من أجل التنمية الريفية وتحسين تنظيم وتمثيل أصحاب المصلحة الريفيين، إنما هو عنصر حاسم في استراتيجية النتيجة ٥.

٢٩. ويجري تنظيم أنشطة بناء القدرات بالتعاون مع مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية (مركز تورينو) وبالاقتران بنتائج سياسية أخرى. وفي أيار/ مايو ٢٠١٦، عقدت منظمة العمل الدولية ندوة بشأن التأمين الزراعي مع البنك الدولي والفاو وسائر أصحاب المصلحة المعنيين بهدف الخلوص إلى توصيات سياسية ترمي إلى تشجيع التأمين بوصفه محركاً هاماً للتنمية الاقتصادية في المناطق الريفية. وبالاستناد إلى المدخلات المستمدة من هذا الحدث، قامت منظمة الدولية بوضع رزمة تدريب جديدة للتأمين الزراعي سيجري اختبارها في عام ٢٠١٧. بالإضافة إلى ذلك، قامت منظمة العمل الدولية بالتعاون مع الفاو، بوضع برنامج تدريب لصالح هيئات الادخار وتعاونيات الائتمان الجامعة، التي تكون في غالب الأحيان مقدمة الخدمات المالية الوحيدة في المناطق الريفية. وسيجري اختبار هذه المواد في زامبيا في عام ٢٠١٧.

٣٠. وفي آب/ أغسطس ٢٠١٦، جرى تنظيم حدث لتقاسم المعارف في زمبابوي بهدف تسهيل تبادل الخبرات والدروس المستمدة والممارسات الحسنة ذات الصلة بالنهوض بالعمل اللائق في الاقتصاد الريفي في زمبابوي، وبهدف التوصل إلى وضع حجارة أساس من أجل خطة العمل. وقد جرى نشاط مشابه لبناء القدرات في مدغشقر في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٦ بهدف وضع خطة عمل بشأن العمل اللائق في الاقتصاد الريفي.

٣١. وبناءً على طلب من حكومة مصر وبالشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) والفاو، كان من شأن "الأكاديمية المعنية بالتنمية الريفية: نحو توفير العمل اللائق للشباب في الاقتصاد الريفي" أن قدمت دورة في الأقصر في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٦ وأتاحت الفرصة لتقاسم المعارف والتعلم أمام ما يزيد على ٩٠ هيئة من الهيئات المكونة من مصر وعدة بلدان أفريقية وموظفين من منظمات دولية. وشملت الأكاديمية مواضيع تناولت السمة غير المنظمة والمساواة بين الجنسين وسياسات الاستثمار الخاصة. وقدمت دورات في إطار أكاديمية عمالة الشباب والشعوب الأصلية والقبلية في مركز تورينو في تشرين الأول/ أكتوبر وتشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٦، وشملت في الحالتين تركيزاً خاصاً على الاقتصاد الريفي. وأتاحت هذه الأنشطة فرصة أمام الهيئات المكونة من البلدان المستهدفة في النتيجة ٥، لتقاسم خبراتها في مجال وضع وتنفيذ السياسات والبرامج الريفية وللتعلم من تجارب البلدان الأخرى.[٥] وفي كولومبيا، جرى في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٧ تنظيم أكاديمية للتنمية الريفية بشأن بناء السلام عن طريق التنمية الريفية والعمل اللائق، بالتعاون مع وزارة العمل وأمانة لجنة الأمن وحقوق الإنسان ما بعد النزاعات والوكالة الكولومبية للتعاون الدولي.

٣٢. وسوف تعقد في موزامبيق في أيار/ مايو ٢٠١٧، ورشة إقليمية ثلاثية بشأن السلامة والصحة المهنيتين وظروف العمل في صناعة النفط والغاز في أفريقيا.

٣٣. وسيجري في وقت لاحق في عام ٢٠١٧ تنظيم نشاط لبناء قدرات العمال لإنفاذ حصيلة مناقشة لجنة تطبيق المعايير فيما يخص *الدراسة الاستقصائية العامة بشأن الصكوك المتعلقة بحق التنظيم ومنظمات العمال الريفيين: منح صوت للعمال الريفيين*. بالإضافة إلى ذلك، سيجري تنظيم الصيغة الثانية للأكاديمية المعنية بالتنمية الريفية في تورينو في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٧.

[٥] على سبيل المثال، دعيت الهيئات المكونة من زامبيا وزمبابوي إلى أكاديمية الأقصر المعنية بالتنمية الريفية، كما دعيت الهيئات المكونة من شيلي وكولومبيا وإندونيسيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية إلى الدورة المعنية بالشعوب الأصلية والقبلية.

هاء- تقوية الشراكات

٣٤. على حد ما سبق ذكره في المقدمة، فإن تحديات العمل اللائق الهائلة التي تواجهها العديد من الاقتصادات الريفية في جميع أنحاء العالم، تجعل من الحيوي بالنسبة إلى منظمة العمل الدولية أن تزيد الموارد وأن تحقق تماشي السياسات من خلال الشراكات مع المنظمات الدولية العاملة في مجال التنمية الريفية، ومن هنا التركيز على الميزة النسبية. وتقوم منظمة العمل الدولية بتعزيز أوجه التآزر مع الشركاء الإنمائيين، بما في ذلك الفاو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومجموعة البنك الدولي وغيرها من الهيئات، بشأن عمل التوعية والتدخلات على المستوى القطري وبشأن وضع سياسات ترمي إلى تعزيز الوظائف اللائقة والمنتجة في الاقتصاد الريفي. وتتعاون منظمة العمل الدولية أيضاً في مجال التنمية الريفية مع وكالات أخرى في سياق مجموعة العشرين. ومنذ عهد أقرب، ساهمت في تقرير عن عمالة الشباب الريفيين، وضعته مجموعة البنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية في سياق نشاط الفريق العامل المعني بالتنمية والتابع لمجموعة العشرين بشأن الأمن الغذائي. وتسهم منظمة العمل الدولية على نحو منتظم في عمل اللجنة المعنية بالأمن الغذائي التي تستضيفها الفاو، وفي عمل فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بالأمن الغذائي والتغذوي في العالم والتابعة للأمين العام للأمم المتحدة.

٣٥. وفي عام ٢٠١٦، قادت منظمة العمل الدولية الاحتفال بشأن يوم المياه العالمي، الذي ركز على الصلات بين هدف التنمية المستدامة ٨ بشأن العمل اللائق والنمو الاقتصادي وهدف التنمية المستدامة ٦ بشأن ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع، في حين قام المدير العام لمكتب العمل الدولي بوصفه رئيس آلية الأمم المتحدة للمياه خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، بتنسيق عمل ٣١ وكالة وصندوقاً وبرنامجاً تابعة للأمم المتحدة و٣٨ شريكاً خارجياً بشأن هدف التنمية المستدامة ٦.

٣٦. ويتمثل مثال آخر على التعاون المثمر مع المنظمات الأخرى في فريق الاختصاصيين المشترك بين منظمة العمل الدولية والفاو واللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة من أجل أوروبا بشأن الوظائف الخضراء في قطاع الغابات، والذي قدم إرشادات سياسية بشأن قضايا العمالة والعمل. كما شاركت منظمة العمل الدولية بنشاط في العملية التي أدت في عام ٢٠١٦ إلى انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث). وقد خلص المؤتمر إلى اعتماد إعلان كيتو، الذي ركز على أهمية الاستمرارية الحضرية – الريفية وعلى أهمية العمل اللائق من أجل التنمية الاقتصادية.

مشروع قرار

٣٧. ***يطلب مجلس الإدارة من المدير العام أن يراعي إرشاداته في مواصلة تنفيذ استراتيجية النتيجة ٥ من البرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ بشأن العمل اللائق في الاقتصاد الريفي.***